

## على الخلاف



لا يبدو، بالنسبة إلى دول خليجية ومعها شخصيات فلسطينية نافذة باتت تعمل ضمن أطرها، أن أهل القدس تكفيهم ما تفعله إسرائيل بحقهم في معركة البقاء ليك نهار، والهدف هو تكرار نكبة شبيهة بنكبة فلسطين، التهجير عن القدس، في سبيل ذلك، تتحول حياة الناس هنا إلى سلسلة من

# نهش البلدة القديمة المسجد الأقصى محاصر... بالأموال الإماراتية!

### عبد الرحمن نصار

من المضحك المبكي أن إحدى الخطوات العربية لـ «تعزير» صمود أهل القدس هي تسهيل ومساعدة سماسرة أو شخصيات فلسطينية ناشطة على شراء عقارات من مقدسين، تحت عنوان أن شراءها من الذين باتوا لا يستطيعون العيش في البلدة القديمة، مثلاً، سيساهم في الصمود بوجه التوسع الاستيطاني، وعلى حين غرة تباع لجمعيات إسرائيلية في وقت مناسب، فيستيقظ أهل الحي على وجود المستوطنين بينهم بدعوى أنهم صاروا ملاكاً قانونيين. تماماً كما حدث مع نحو ثلاثين شقة، في وادي حلوة في سلوان، قبل قرابة عامين، أو مثل ما يحدث في حالات بيع مباشرة (الأسبوع الأول من أيار 2016) بعدما بات الأمر سهلاً ولا أحد يلاحق أو يحاسب.

في تلك الأيام (2014)، سارعت «الحركة الإسلامية» (الجناح الشمالي)، في الأراضي المحتلة، إلى توجيه أصابع الاتهام بصوت عالٍ إلى الإمارات بصفقتها واقفة خلف تمويل هذه العملية، واعدة بتقديم دلائل «تكشفها الأيام». كذلك هدت السلطة الفلسطينية بملاحقة المشتريين الفلسطينيين (الطرف الثالث)، دون أن تشير إلى من يقف وراءهم، أو ماذا تفعل مع من تمسكه منهم... ومنذ ذلك اليوم، يبدو أن هناك من سكت وهناك من أسكت.

دخوله شخصياً في هذه الصفقة كان مثار استفهام ومن الأسئلة المحيرة، في ظل أن مشغله يستفيد منه في أمور، بالنسبة إليه، أصعب من بيع بيوت القدس لإسرائيل!

بالتدقيق أكثر في العقار والعناوين المقدمة في عقود البيع، والشركة التي تقف خلف عملية البيع، كان الباب يفتح وراءه عشرة أبواب، والأسماء تتوالى. برغم ذلك، فإن الأسئلة في هذا التحقيق بقيت أكثر من الإجابات، ما اضطرنا إلى صياغتها على شكل فرضيات، لكنها أسئلة من النوع التي يمكن وصفها بأنها تجيب نفسها بنفسها، خاصة مع تحليل سياقات الأحداث التي تزامنت في أوقات متقاربة، وهو ما أضاف على فريق العمل عبء تحقيقين آخرين.

يمكن لنا ترتيب نتائج التحقيق وفق أكثرها مُمصبا، لأن بيع بيوت القدس للمستوطنين، خاصة البلدة القديمة المحيطة بالمسجد الأقصى، لم يكن المصيبة الوحيدة، فبعد التحري من مصادر أمنية وأخرى مقدسية، تحدثت إلينا خلال إجراء التحقيق، تبين أن السلطة الفلسطينية، التي توعدت بملاحقة مسربي البيوت، وصلت إلى عدد ممن باعوا بيوتهم. وفيما اعتقل بعضهم وصدر بحقهم أحكام (من دون إثارة أخبار حول ذلك)، وفق القانون الذي أصدره رئيس السلطة، محمود عباس، بالأشغال الشاقة المؤبدة، بعد تعديل القانون الأردني، كان مسؤولون آخرون يجبرون عدداً من مسربي العقارات على تقديم حصة من الأموال التي تلقوها مقابل خيانتهم الأولى، وإلا فإن مصيرهم الاعتقال، كما حدث مع بعضهم، ليضيف هؤلاء خيانة ثانية إلى سجلات القضية، مع أنه لا شيء يؤكد هل يعلم عباس بذلك أم لا؟

حتى إن الطرف الذي يبلغ هؤلاء المسؤولين بأسماء وبأماكن المقدسين ممن باعوا البيوت، هو «الارتباط المدني الإسرائيلي» بعدما يكون عرف بتفاصيل العقود من الجمعيات الاستيطانية. بل أكثر، إحدى العائلات التي تجرأت وتحدثت معنا، قالت إنها راجعت مسؤولين في السلطة للتأكد من سلامة بيعهم أحد بيوتهم لسمسار، أكدوا لهم أنه «نظيف أمنياً»، ثم ما لبث أن سلم البيت لمستوطنين. وعندما عاودوا مراجعة أولئك المسؤولين، قالوا لهم إنهم لم يتوقعوا أن يفعل السمسار ذلك.

ثمة ما هو أدهى وأمر، وهي قضية التحقيق المتعلقة بأحد البيوت الذي لم يسلم للمستوطنين رغم أن عملية بيعه كانت منذ عامين، وهو ما ظل

يلج علينا بالاستفهام عن سبب بقائه على حاله برغم تسجيله على اسم شركة إماراتية، وكذلك عن سبب اختيار هذا الوسيط للشراء دون غيره.

### فرضيات ثلاث

انطلق هذا التحقيق من ثلاث فرضيات: الأولى مستنبطة من تسلسل بيع العقارات في القدس، أي أن هناك من علم بما يفعله بعض مسؤولي السلطة مع جزء ممن باعوا بيوتهم وقايضوهم على جزء من المال، وهو على عداء معها (لا يوجد ما يؤكد أن الرئاسة تعرف بأمر المقايضة)، فقرر أن يفعل مثلما يفعل سماسرة الأرض المقدسة، فيشتري عقارا ليسلمه للمستوطنين، منتظراً اتصالاً من أحد ما في رام الله يقابضه بحصة من المال، كي يوقع السلطة في فضيحة يمكن العمل عليها إعلامياً وبصورة كبيرة، ويتمثل دوراً وطنياً هو أبعد ما يكون عنه، فضلاً عن أن هذه الفرضية تصطدم بطبيعة الشركة التي تنازل لها ومصير الحي الذي اشترى فيه.

أما الفرضية الثانية، وهي أسوأ مما قبلها، فتؤدي إلى أن يُستغل المبنى لأعمال الشركة الإماراتية الشارية، وبالتأكيد هي أعمال لا تسر ولا تبشر.

وتبقى الفرضية الثالثة على بساطتها ووضوحها: ليست إلا عملية واحدة من عمليات بيع بيوت وأراضي البلدة القديمة الملاصقة للمسجد الأقصى، لإسرائيل، بأموال إماراتية، بانتظار الوقت الملائم للتسليم، خاصة أن ثمانية بيوت محيطة بالعقار صارت برسم المستوطنين، و«تعزير الصمود» لن يكون حتماً بشراء بيت دون إسكان



المعلومات : الباحث المقدسي هايل صندوقة الصورة: Google Earth

توزع وكثافة العقارات التي است...  
ومستوطنون إسرائيليون ضم...

يتناسب حجم الدوائر مع عدد العقارات...



## تنافس في بازار الخيانة وبيع بيوت بلدة القدس القديمة



### فلسطينيين فيه.

القصة بدأت عام 2013، حينما وقّع فادي (أحمد حسين) السلامين، الذي يحمل الجنسية الأميركية والإسرائيلية، وللأخيرة قصتها (انظر التحقيق الثاني بعنوان، السلامين: «أسطورة» النخبة الفلسطينية وبطل الجنسية الإسرائيلية)، عقد تأسيس شركة (الوثيقة الأولى)، مع مريم (حسين نصار) سلامين (عمته)، اسمها شركة «السريتا العالمية للتجارة

والاستثمار»، على أن يدخل في نطاق عملها «الاستيراد والتصدير والأنشطة العقارية وتجارة الأغذية والمشروبات والتبغ»، وذلك في العاشر من أيلول من تلك السنة.

لكن عام 2013 يعني حدثاً مهماً في حياة فادي السلامين، الذي كانت آخر زيارة له إلى مسقط رأسه في الخليل عام 2010، والحدث هو مرور سنتين على بدء الخلاف الكبير بينه وبين السلطة الفلسطينية، تحديداً منذ 2011 عندما انقلب فادي على الإشارات الإيجابية التي حوتها صور جمعته برئيس السلطة، محمود عباس (2009 في المغرب)،

## ماذا فعلت السلطة؟

أيضاً، أصدر محمود عباس في تلك الشهور قراراً بتغليظ العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة على كل من ثبت تورطه بتسريب العقارات والأراضي للأعداء. وزاد على عباس المتحدث باسم الأجهزة الأمنية عدنان الضميري، الذي قال إن الهوية الإسرائيلية التي يحملها مسربو العقارات في القدس، لن تقف حائلاً أمام ملاحقتهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، من دون أن يذكر من يمول هؤلاء، فضلاً على أنه لم يتغير شيء بعد عامين، ولم تعلن السلطة أو تروج لاعتقالها أحداً من مسربي البيوت مع أن سجونها فعلاً تحوي بعضهم وفق تأكيدات مصادر أمنية، وهي بين كل حين وآخر تنشر أخباراً عن إحباطها عمليات بيع من دون توضيح أي تفاصيل، فهل تخشى من إعلان «عمل وطني» فعلته، أم أن اعتبارات أخرى تمنعها من ذلك؟ سيتبين هذا في قريب الأيام.

حينما حدث التسريب الأكبر في سلوان (2014)، اكتفت السلطة آنذاك بالتوعد بملاحقة الفاعلين، الذين قالت إنهم «وسطاء فلسطينيين» اشترى البيوت بأسعار كبيرة من المقدسين تحت حجة أنهم يريدون المساهمة في تعزيز صمود سكان المدينة. ولكن الأسعار العالية كانت كافية ليشك أصحاب الشقق بذلك (250 ألف دولار للشقة). خاصة أنها بعدد كبير وقريبة جداً من المسجد الأقصى، ولكن هذا لم يمنع العملية.

في تلك الأيام، تداولت المواقع المحلية أسماء أشخاص كانوا يؤدون دور الوسيط (راجع الأخبار العدد 2412 في 7 تشرين الأول 2014)، وأقر أحدهم، وهو فريد الحاج يحيى، بأن جمعيته الخيرية (الأقصى) تتلقى تمويلاً من الإمارات وتركيا وبريطانيا، ولكنه نفى أن يكون باع الشقق لإسرائيليين.